الحقوق الإنسانية

للدكتور محمد غلاب

تمهيد :

الان و بعد هذه الحرب العالمية المدمرة التى غيرت ومستغير وجه التاريخ ، وقلبت أو ستقلب كيان أكبر الأنظمة الاجتماعية رأسا على عقب، لا يكاد أى حدث من الأحداث الخلقية يرن صداه على هذا النحو العذب المحبب الى الأسماع والذى تصدح به نغمات هذه الآونة الحاضرة مرددة كلمة الحقوق مضافة إلى الأفراد حينا ، والى الجماعات حينا ثانيا والى الأقليات حينا ثالثا ، الى الطبقات العاملة حينا رابعا ، والى الشعوب الصغيرة أو الضعيفة حينا خامسا الى غيرذلك مما تكتظ به الصحف وتزدحم به مو ، لأثير فى كل صباح وكل مساء . ولا ريب أن هذا كله يقذف الى نفوسنا بالرغبة الحادة فى تعرف هذه الحقوق التى بلغت من السمو هذا الحد الذى يحببها إلى كل قلب ، ووصلت من الجمال الى تلك الدرجة التى تجعلها صالحة لأن يتخذها المغرضون ستارا براقا يخفون وراءه غاياتهم ومراميهم . ومما يزيد هذه الرغبة حدة حتى يتحول الى شغف هو ما نشاهده من اتفاق الجميع على سلطانها وجلالها النظريين وتباينهم فى معانيها ومغازيها ، وهذا التباين ينتج بالضرورة أن الأنظمة الناشئة عن تطبيقها المتفق عليه لا تتأسس دعائمها إلا فى بطء و بعد عسر شديد . ولا جرم أن هذا كله يحملنا على الريبة فى معنى هذه الكلمة القدسية التى ورثت الانسانية منذ العصور الغابرة إجلالها ، والانحناء أمام عظمتها ، و يدفعنا فى قوة إلى محاولة كشف النقاب عن معناها الحقيق لكى لا يستطيع ذوو الغايات التشكيك فى مرماها تمويها على العقول ، وتغريرا بالأفهام . ومما لا ريب فيه أن هذا الكشف يتطلب منا — قبل الخوض فى تحديد معنى هذه الكلمة — عرضا اجتماعيا موجزا ، ليكون بحثنا مؤسسا على دعائم علمية متينة ، وهذا الغرض الاجتماعى يقتضى بدوره أن نشير بديا إلى المظهرين اللذين تبدو فيهما هذه الكلمة على مسرح الحياة العصرية ، و إليك هذا البيان :

(١) المظهران العصريان للحق البشرى :

يبدو الحق الانسانى فى هذا العصر فى مظهرين متغايرين ، أولهما ما يعرف باسم الحق الذاتى ، وقد دعاه بعض العلماء باسم الحق الطبيعى ، وسنرى فيما بعد علة هذه التسمية . وثانيهما ما يدعى باسم الحق الموضوعي أو الشرعى أو الوضعى أو التاريخى . فأما الحق

الذاتى أو طبيعى فهو يمثل لنا اليوم كشعور باطنى مستقل تماما عن كل قاعدة قانونية ولكن بعض المفكرين يرى أن هذا الشعور النفسانى بالحق الفردى حادث قد تفرع عن حق الجماعة بعد أن قطعت الإنسانية شوطا كبيرا فى طريق احترام الفرد وتحريره من قيود المجتمع التى كانت تكبله كل ذلك الزمن الطويل . وإذا ، فهو آت من الخارج لا منبثق من النفس . ويرى البعض الآخر من الفلاسفة وعلماء الاجتماع — على ما سنفصل ذلك فى موضعه — أن هذا الشعور الباطن أساسى ينبعث من داخل نفس الفرد ، ليعبر عما تتطلبه ذاته من الحاجة الضرورية لحفظها تلبية لمبدأ تنازع البقاء ولكن بصورة مشروعة — من لدن الطبيعة — قد تخلصت نوعا ما من أنانية الغريزة وبالتالى يعتبر هذا الحق بعيدا عن القواعد الوضعية المحددة .

وأما الحق الموضوعى أوالوضعى فهو مجموعة من القواعد المحددة الاجبارية التى هى فى أكثر الأحايين مسجلة فى نصوص ثابتة معينة ، وهذه القواعد لا تكاد توجد إلا فى الجماعات المنتظمة ولو بعض الشئ . والفرق بينها وبين القواعد الأخلاقية هو أن الأولى تفرض على الجماعات بالقوة المادية ، على حين تعرض الثانية عن طريق الضمير الخلقى الهاتف بصوت الواجب . وقد وضعت هذه القواعد القانونية لتحد من أثرة الغرائز وتضيق منطقة الأنانية الشخصية ، ولتخضع الفرد الجانح لسلطان الجماعة فيما لا بد منه لصيانة كيانها . وبهذا الاعتبار يمكن أن يطلق على تلك القواعد أيضا اسم الحق الاجتماعى .

أما النشأة الحقيقية لهذين المظهرين اللذين يبدو فيهما الحق الإنسانى وكيف وصلا إلى ما هما عليه الآن وما هو أساسهما العلمى ، وأيهما السابق إلى الوجود ، أما هذا كله مجتمعا فهو مرد ذلك تعارض القوى الذى لا يزال يجتذب العقول حول شرح هذا الحق البشرى بمظهريه ذات اليمين وذات الشمال . ولذلك نرى لزاما علينا قبل عرض هذه الآراء المتباينة أن نلقى على جوانب التاريخ شيئا من ضوء علم الاجتماع يسمح لنا بالحكم الدقيق الذى تتطلبه طبيعة مشكلات هذه النظرية أكثر من سواها ، إذ لا ينبغى أن يغيب عن الأذهان أنه من غير الممكن أن يفهم الباحث طبيعة الحق وتطوراته فهما عميقا إلا إذا وضعه بدياءة إطاره الاجتماعى بصورة تمكنه من أن يبدو كأنه ذات حرية الفرد يحدها أو يحددها قانون المجتمع نفسه .

(٢) نظرة اجتماعية خاطفة :

من المتفق عليه بين علماء الاجتماع فى هذا العصر أن الشعوب البدائية — سواء أكان ذلك قديما أم حديثا — لاتميز بين الحق والدين والأخلاق ، فالقواعد القانونية عند هذه

الشعوب هى مجموعة عادات ساذجة قاسية يخضعون لها خضوعا تاما ، فعند ما يقال إن هذا الفرد قد أتى من الأعمال ما لم تكن العادات تبيحه أو تسمح به كانت العقوبة أمرا حتميا ، ولكن بقدر ما تأخذ هذه الشعوب بحظها من المدنية تفصل بعض هذه الجوانب المختلفة من حياتها الاجتماعية عن بعضها الآخر .

ومما لاحظه الباحثون أن الحقوق القانونية هى آخر ما ينفصل عن الدين من هذه النواحى ، فكثيرا ما يظل الكهنة قضاة الشعب المسئولين عن العدالة فيه حتى بعد أن يفوز من الرقى بنصيب موفور .

وأخيرا تنشأ القواعد المكتوبة التى يضعها الممتازون من المشرعين الذين يتناسبون مع شعوبهم تناسبا ما فى حظوظهم من العلم والثقافة . ومن أهم ما يسترعى الانتباه فى هذا الشأن بادئ ذى بدء هو أن الحق البدائى لا يأبه للفرد ولا يشتغل بتنظيم علائقه مع غيره ، وإنما هو يعبأ بالصلات بين الجماعات المختلفة فحسب ، فيعنى بوضع عقوبة قاسية لمن يتعدى على حقوق تلك الجماعة ليضمن بذلك صيانة امتيازات كل جماعة عن العبث بها من جانب الجماعات الأخرى ، غير أن هذه الحقوق الجماعية قد أخذت تنعطف شيئا فشيئا نحو التشخص والفردية حتى وصلت فى العصر الحديث إلى حالة تكاد تشبه الاقتصار على الفردية ، أو توشك أن تكون قد ثنت عطفها عن عظمة الجماعات التى كانت فى الأزمان الغابرة قد طغت على الفرد طغيانا بغيضا . ولا شك أن هذا التطور فى انتقال الحقوق من الجماعات إلى الأفراد يماثل تطور الملكية الذى رأيناه فى أحد فصولنا الماضية .

ومهما يكن من الأمر ، فإن هذه الحقوق بقدر ما كانت تجتاز الجماعة إلى الفرد جعلت تجنح نحو الروابط النفسية ، وهذا شئ طبيعى ما دامت قد أخذت تتأسس على قواعد هى مزيج من موافقات الأفراد ورضاهم ونياتهم ، وفى هذا يقول العالم الاجتماعى " دائى " : " إن الحق الإنسانى لم يستطع أن يظفر بطبيعته الأخلاقية إلا حين اتخذ من العقيدة الثابتة فى قلب كل فرد محرابا له " .

ومن الأمور الجديرة بالعناية فى هذا الصدد أيضا أن الحقوق الإنسانية فى الشعوب البدائية والناشئة فى المدنية لم تكن عامة شاملة لكل الجماعات ، وإنما كانت قاصرة على الوطنيين ، أما الأجانب فلم يكن لهم فيها نصيب ذو بال ، وليس أدل على ذلك من أن أمتى الحيليين والرومان — وهما من أرقى الشعوب الأثرية وأرسخها قدما فى المدنية — لم تكادا تعترفان لغير الوطنيين الأساسيين بحقوق ذات شأن . وينبغى الاعتراف هنا بأن المسيحية ثم الإسلام هما اللذان رفعا علم هذه العدالة معلنين أن بنى الإنسان جميعا متساوون فى العنصر

والحقوق والواجبات . وبفضل هـذه التعاليم المنصفة قد أخذت الحقوق البشرية تجتاز حواجز الجنسية والأبوة نحو الإنسانية وتتبوأ منزلتها الطبيعية فوق عرش العمومية .

وهكذا يكون الفضل لعلم الاجتماع فى إبداء كيف أن الحقوق الجماعية التى كانت أول الأمر ممتزجة بالعادات والعرف قد تخلصت منهما ثم كونت الحق الموضوعى أو المشروع الذى لم يلبث أن نشأت منه فكرة حق الإنسانية العـام أو الحق المثالى الذى يتخذ نموه فى الوجدان البشرى ، وهذا النوع الثانى فى داخل نفوس الأفراد هو الذى يطلق عليه الآن اسم الحق الذاتى والذى أشرنا آنفا إلى الاختلاف فى مبدئه ونشأته .

أما وقد انتهينا من هذه الإلمـاعة الاجتماعية فإننا سنمر هنا مسرعين بآراء طائفة من أفذاذ العلماء وأعيان المفكرين حول طبيعة هذه الحقوق وعلى أية دعامة تأسست .

(٣) طبيعة الحقوق وأسسها :

(١) إدراكات العقليين والمثاليين :

يغض فريق من المفكرين النظر عن تلك التطورات التاريخية والاجتماعية التى مرت بالحق البشرى ويرى أنه صفة أساسية ملازمة لهوية الإنسان لا لعلة أخرى سوى أنه إنسان ، وبالتالى يكون هذا الحق مستقلا عن كل تشريع خاص ، بل إنه سابق بالوجود على جميع الأنظمة الاجتماعية من غير استثناء ، وبأنه أحد موضوعات الوجدان الإنسانى القابلة لمدركيته بالبداهة .

ومن أجل ذلك يدعوه هذا الفريق بالحق الطبيعى ، وفى الواقع أن الفلاسفة القدماء لم يكونوا يجهلون كل الجهل هذا الحق الطبيعى ، فأرسطو فى كتابه "الأخلاق إلى نيكوماخوس" يميز بين الحق الغير المكتوب والحق الذى حدده القانون ، "وسيسيرون" فى كتابه " de lé gibus " يؤيد فكرة القاعدة العليا المؤسسة فى الطبيعة ، ولكن هذه النظرية قد بقيت غامضة طوال العصور الأثرية والوسطى ولم تظفر بالتدعيم الجدى إلا فى عصر النهضة حيث أخذ العالم القانونى الهولندى "جروسيوس" يميط اللثام عنها ويجاهد فى سبيل بروزها إلى عالم الوجود العملى . غير أن هـذه الفكرة قد ظلت خافتة رغم مجهود هذا العالم حتى جاء بطلها الحقيقى "جان جاك روسو" فأثبت فى كتابه "العقد الاجتماعى" نظرية المثالية للحق الإنسانى وقرر أن هذا الحق الطبيعى قد نشأ من إذعان إرادة الإنسان للقانون المنبثق من ذات عقله وأعلن أن الإنسان هو بالطبع حر مستقل منعزل مزود من لدن الطبيعة بحقوق شخصية غير قابلة للزوال ولا للانتقال مرتبطة بطبيعته بوصف أنه إنسان ، وأن الجماعات قد تكونت

عن طريق التقريرات المدركة والمرادة من أفرادها والتى قام بها الجميع لتحقيق إحدى غاياتهم الفطرية كذلك وهى ضمان حماية تلك الحقوق الشخصية الطبيعية ، وفى مقابل هـذه الحماية قد قبل كل فرد منهم أن يتنزل عن جزء شائع من هـذه الحقوق يتمثل فى تضييقها نوعا ما ، ولكن فى حدود الاحتفاظ بالتطبيق الحر لحقوق الجميع .

ومن هؤلاء المفكرين المثاليين الذين أيدوا نظرية الحق الطبيعى للفرد ، الفيلسوف الألمانى "كانت" الذى بعد أن يقر انفصاله عن الأخلاق يعلن أن أساسه كامن فى الجوهر المثالى للإنسان وهو حريته ، وذلك لأن الحق البشرى هو مجموعة الشرائط الضرورية لتحقيق وئام كل إرادة فردية حرة مع مثيلاتها ، وذلك هو التنظيم الخارجى الضرورى الذى تتطلبه مواقف الأفراد الأحرار الذين يريدون الحياة معا .

ولما كان الحق على هذه الصورة يؤلف نظاما خارجيا فقد صار من هذه الحيثية عبارة عن إمكان التزام عام متبادل ملتئم — حسب قوانين عالمية — مع حرية كل فرد.

نقاش هذه النظريات

ينبغى أن نقرر قبل كل شىء أن الميزة العليا لهذه النظريات هى أنها ألقت النور على الجوانب المثالية القيمة من الحق الإنسانى ، ولكن هذا التقدير لا يمنعنا من أن نعلن أنها تشتمل على عيبين أساسيين ، أولهما أنها ليست دقيقة من الناحية الاجتماعية البحتة ، إذ أن تاريخ هذا الحق يبديه أمامنا على صورته الواضحة حين أخذ يتخلص شيئا فشيئا من العلائق الحائلة المتغيرة التى أرهقته بها الحياة الاجتماعية ، وهو يظهرنا على أن الشعور بالحق المثالى — فضلا عن بعده الشاسع عن أن يكون فطريا — هو ثمرة لتطور واسع المدى مترامى الأطراف وأنه بدل أن يكون منشأ الحق الوضعى ، هو على العكس قد نشأ منه . وثانى هذين العيبين أن هذه النظريات تؤسس القيمة المثالية للحق الإنسانى على دعائم هى فى نظر فريق من المفكرين هينة سريعة التحطم ، وهى فى رأى فريق آخر قابلة للأخذ والرد ، وذلك لأن الباحث لا يسعه إلا أن يتساءل عن أصل هذه القداسة التى أحاطت حق الفرد ومن أين جاءته إذا كان هذا الحق ناشئا من الطبيعة كما ترى طائفة من أنصار هـذا الرأى ، أو من إرادة الإنسان كما ترى طائفة أخرى منهم وكيف اكتسى الفرد البشرى فى هذه العصور الحديثة برداء الجلال الذى يحوط اليوم حقه ولم يكن له فى الأزمان الغابرة ؟ . و إذا جارينا التحليلات التجريبية التى أجراها العلماء المعاصرون على الانسان لم نأف فيها للقداسة عينا ولا أثرا ، بل إن هؤلاء العلماء المادين يذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك فيسألون أصحاب هذه النظريات المثالية قائلين : إذا كانت الطبيعة هى منشأ قداسة حق الفرد ، فلم لم تمنح غير

الإنسان من الكائنات الحية مثل هذه القداسة ما دام ان الجميع هم أبناؤها ؟ . وإذا ، فلم يبق أمام هؤلاء المفكرين المثاليين إلا أن يرجعوا إلى ما بعد الطبيعة ليستغيثوا به فى إنقاذهم من هذا الموقف العسير. ولما كان ما بعد الطبيعة موضع جدل ونقاش ، فقد كان حسب خصوم هذه النظريات أن يقرروا أن الذين يقدسون حق الفرد ليسوا كلهم من المؤمنين بما وراء الطبيعة ولا من أشياع مذهب " كانت " وهذا كاف فى زعزعة ذلك المبدأ .

(ب) الإدراكات التجريبية أو الواقعية :

هناك فريق آخر من المفكرين قد تلقوا الإلهام الذى أسسوا عليه تفكيرهم من لدن الواقعية المشاهدة ، فجنحوا إلى مبدأ يتعارض مع المبدأ السالف أشد التعارض ، وينقسم هذا الفريق إلى طائفتين ، إحداهما ترى أن القوة هى منشأ الحق ، والأخرى ترى أن المنفعة الاجتماعية هى أساسه ومأتاه . وهاك إجمالا سريعا لأهم آراء أفراد الشعبتين .

أشياع القوة :

يعتبر المفكر الإنجليزى " هوبس " أبرز القائلين بهذا المبدأ ، إذ يقرر أن القوة — إن لم تكن جوهر الحق — هى على الأقل مقياسه . ومن آيات ذلك أن تطبيق حق الملكية على البشر الذين كانوا يدعون باسم العبيد قد ظل مشروعا زمنا غير يسير ، بل كان حقا تاريخيا معترفا بشرعيته ، وما ذلك إلا أثر من آثار القوة توصلت به إلى مشروعية أفدح ألوان العسف . ومما يؤيد جحود نشوء الحق البشرى من الطبيعة فى رأيه أن شعار الطبيعة هو دائما " حرب الجميع ضد الجميع " وهو يرى أن هذه الحالة النضالية لا تقف رحاها إلا حين يضع الكل حظوظهم بين يدى فرد واحد تمثل فيه القوة بأبعد معانيها فيجعل تصرفاته كلها شرعية متفقا عليها . ويعد هذا من جانب هوبس تأييدا لما يطلق عليه اسم الطغيان المستنير .

ومن أشياع مبدأ القوة أيضا الفيلسوف الألمانى " هيجيل " الذى يجزم بأن تاريخ الإنسانية ليس شيئا آخر غير النمو المنطق لجوهرها أو لمثالها على حد تعبيره . وهذا المثال فى رأيه يتجسد أحيانا فى شعب من الشعوب . وحين ذاك يضع العقل العام أو إله هيجيل إرادته فى هذا الشعب ، وفى هذه الحالة لا ينبغى لإرادات الشعوب الأخرى أن تجابه الإرادة العامة المطلقة . بأن لها أى حق بعد الآن ، لأن هذا الشعب الذى يمثل تلك الإرادة هو الذى يجب أن يسود العالم [1] . والطابع المرئى الذى يدل على استقرار هذه الإرادة المطلقة أو هذا الحق فى ذلك الشعب هو القوة البارزة فى جوانبه . وإذا ، فانتصار القوة هو انتصار الحق .

(١) انظر تاريخ الفلسفة الألمانية للأستاذ أميل بريه .

ومن هذا يتضح أتم اتضاح مقدار تأثير هذا الفيلسوف وأمثاله فى تكوين العقلية الألمانية الحديثة وصوغها فى قالب القوة التى لا تقدس سواها .

ولم يقتصر أثر المذاهب القائلة بمبدأ القوة كأساس للحق على الألمان وحدهم ، بل إن عددا اخر من المفكرين العصريين فى أنحاء أوروبا قد أخذوا يدعون له فى صور متقاربة دعاء حارا . ومن هؤلاء الدعاة الكاتب الفرنسى القدير « شارل موراس » الذى كتب فى « الأكسيون فرانسيز » يقول ما ترجمته : « ان الأخلاق هى أسمى ما فى الطبيعة ، وهذه الأخلاق الطبيعية تدعو الى الفضيلة الوحيدة التى هى القوة » .

ومنهم أيضا " لويس دينيه " الذى يقول : " لا حق إلا ما يفوز ، لأنه لا يفوز إلا ما يستحق الفوز " .

وأخيرا يبدو هذا المبدأ الخطير بأجلى مظاهره عند العالم الألمانى الفوضوى " ماكس أستيرنير " الذى يقول فى كتابه " الوحيد وملكيته " ما ترجمته : « إن لى الحق فى عمل ما لدى القدرة على عمله ، وأن النمر الذى ينقض على فريسته محق فى هذا الانقضاض ، وإنى إذ أقتله لمحق أيضا ، إذ أن من لديه القوة لديه الحق ، وإذا لم يكن لك الأولى فليس لك الثانى »

وكذلك نعثر على هذه الفكرة واضحة صريحة عند بعض أشياع الماركسية فى كتاباتهم عن نضال الطبقات ، وقد اتخذوا من الأدلة على صحة مبدئهم ما يشاهد فى أحداث الزمن من أن كثيرا من الحقوق لم تستطع الوصول إلى درجة المشروعية المعترف بها إلا عند ما تحققت للذين يناصرونها القوة الضرورية للظفر بها ، وهم يمثلون لذلك بحقوق النقابات التى مكنتهم القوة من انتزاعها من لدن الغاصبين . . .

البقية فى العدد القادم

محمد غلاب
أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين